

## فشلت الجولة في حل الأزمة الاقتصادية للنظام المصري بسبب تضائل وزن السادات في العالم العربي بعد توقيع على اتفاقية سيناء



كيسنجر : مركز السادات «هش»



كيسنجر يقدم السفير المصري في واشنطن اشرف غربال الى السلطان قابوس

الصحف صور الكاريكاتير والنكات لعلها تسهم في تخفيف النقمة نفسيا .

وزن السادات  
عند الأميركيين

هل حققت رحلة السادات هدفها السياسي ؟  
كل الوقائع تؤكد ان الولايات المتحدة واسرائيل  
تشعران بأنه لم يكن الوقت بعد لاتخاذ خطوات  
اخرى - كالتى يريدونها السادات - على طريق  
التسوية .

فالقيادة الاميركية بدأت بالفعل تمارس لعبة  
انتخابات الرئاسة الاميركية ، وفي نفس الوقت  
تزيد من شحنات الاسلحة الجديدة المتطورة  
لاسرائيل .

والسادات لم تعد له قيمة كبيرة عند الأميركيين  
بعد ان عزل نفسه عن العالم العربي ، بحيث  
يجب عليه الانتظار حتى تفرغ واشنطن من  
مشغولياتها . ولكن ، لا مانع لدى اميركا من  
الايهام بـ «التحرك» لارضاء القوى التي تتعجل  
التصفية الكاملة .

والدول الرجعية العربية لا تستطيع ان تتحكم في  
مسار الاحداث في المنطقة على النحو الذي يساعد  
السادات .

والقوى الوطنية العربية والثورة الفلسطينية  
اكتسبت من التجارب ما يسلمها باليقظة في  
مواجهة كل هذه المخططات . فماذا بقي لانور  
السادات ؟

كنتاكي تشيكن : هذا  
هو «الانفتاح» في مصر !



ولا تملك اجهزة النظام الاعلامية من حل تعطيه  
للرأي العام الا بقرب تخفيفها تمهيدا لعلها ...  
وفي عددها الصادر بتاريخ ٢٢/٢/١٥ ذكرت مجلة  
الاهرام الاقتصادي الصادرة عن دار الاهرام مقالا  
مدعما بالارقام حول سياسة الاسعار جاء فيه :

اعد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء  
بيانات عن اتجاهات الاسعار خلال ١٣ شهرا فيما  
بين اكتوبر ١٩٧٤ واكتوبر ١٩٧٥ ، وتمضي المجلة  
فتقول ، والارقام منخفضة جدا في اطار حدة  
التضخم خلال الفترة المشار اليها بسبب اعتمادها  
على الاسعار الرسمية وليس على الاسعار السائدة ،  
ورغم ذلك فان الايام تنطق بحقائق هامة :

● زاد الرقم القياسي العام لاسعار المستهلكين  
في المدن بمعدل ٩٨٪ بين اكتوبر ١٩٧٤ واكتوبر  
١٩٧٥ .

● كان اقصى ارتفاع في الاسعار بالمدن في  
مجموعة الاثاث والادوات المنزلية ( ٢٣٨٪ ) تليها  
الالبان ومنتجاتها ٢٤٢٪ ثم اللحوم والبيض  
والسمك ٢٣٪ علما بان معدل الاجور ما يزال  
ثابتا خلال الفترة نفسها ، ويعني ذلك انخفاضا  
في مستوى المعيشة بنفس تلك النسب .

وتبدو السلطة عاجزة كليا عن وضع حد لتضخم  
الاسعار التي شككت «الاهرام الاقتصادي» في  
دقة الارقام الحكومية !

والملاحظ ان الاعلام الحكومي يحاول ان يجد  
عزاه في امور خارجية يعطيها كمبرر لهذا الوضع ،  
منها التضخم العالمي لاسعار الذي يبلغ حوالي  
٤٠٪ ، « وسوء اوضاع القطاع العام الموروث من  
عهد عبد الناصر » كما يحاول ان يوهي هذا  
الاعلام بغياء ، ثم تأتي بالتدريج بقية الاعباء ،  
منها انخفاض مجمل الانتاج الزراعي قياسا  
بالنمو السكاني ، ناهيك عن التوسع في الاستهلاك

حتى الان الا عن توافر اصناف البيرة الهولندية  
والدانمركية والالمانية في كل مكان . واصبحت  
اصناف الجبن لا تقل عن العشرين . اما انواع  
معلبات الفاكهة والخضروات والاسماك والكافيار  
فيصل عددها الى المئات . وجميع انواع السجائر  
الاجنبية تباع على الارصفة كبديل للسجائر  
المحلية . واخذت مطاعم « كنتاكي شيكن »  
( للديج الاميركي ) و « ومبي » تزحف ايضا في  
كل مكان . وطوفان السيارات الفارهة يتدفق في  
شرايين القاهرة .. الخ .

وهكذا فالمعونة المالية الاميركية والعربية لمصر  
لا تكفي ، كما ان التركيب الاجتماعي لمصر في  
الوقت الحالي لا يتيح الاستفادة حتى من هذه  
المعونة الزهيدة .

وسوف يسمى اصحاب « الصندوق العربي » الى  
فرض الاتجاهات الاقتصادية التي يريدونها اكثر  
فأكثر مما يؤدي الى المزيد من تدهور الاوضاع  
الاقتصادية في مصر .

تذمر شامل

والوضع في مصر لم يعد يحتمل . والازمة  
المعيشية جعلت حياة الناس جحيما مستمرا .

فالمواطنون يشاهدون ، وهم يقفون طوابير طويلة  
امام المحلات الاستهلاكية الحكومية لشراء بعض  
حاجاتهم الضرورية بالبطاقات ، كالرز والسكر  
والشاي والصابون والعدس واللحم وغير ذلك !  
ولكن ليس كما يريدون من حيث النوع والكم ،  
وانما حسب التقنين ولاصناف معينة ، فالتقنين  
يزداد ومعهم تزداد الطوابير المنتظرة دورها فيما  
تتضخم تجارة السوق السوداء والاحتكار ويزداد  
عدد القطن السمان او المليونيرية الخمسمائة ...  
ومع ازدياد هذه الازمة ، فان انعكاساتها كارثة  
عامة ، تجعل من التذمر شاملا بين المواطنين ،

استهلاكية او اقامة مشروعات تحقق اقصى ربح  
يمكن للطبقة الحاكمة في مصر ولا تدخل ضمن  
اطار تنمية مخططة او مشروعات تدر عائدا حقيقيا  
لاقتصاد المصري .

« انفتاح » للمستهلكين الاغنياء

فالمشكلة التي لا علاج لها في ظل النظام الساداتي  
هي ان اصحاب الثروات الطارئة والطائلة لا يفكرون  
على الاطلاق في اقامة مشروعات ، تعيد الى  
الاقتصاد المصري قوته وحيويته .

وتلتقي فلسفة هؤلاء الاثرياء المصريين مع  
فلسفة المستثمرين العرب والاميركيين .  
ومن الامثلة البارزة على ذلك ان اتحاد  
الاستثمارات الكويتية « يستثمر » في مصر عشرة  
ملايين جنيه في اقامة عمارات ضخمة وفنادق فاخرة ،  
ولم يسفر « الانفتاح الاقتصادي » الساداتي

### طعام المناسبات

يبدو ان نظام السادات يطبق سياسة  
جديدة يمكن تسميتها « بالبدايل » فلكل  
مادة او سلعة هناك بديل لها ، وبعد ان  
تم تقنين اللحمة والعدس والبطاطاف  
بمعدل ربع كيلو بالشهر للمواطن (وبالذات  
في محافظة الاسكندرية) ، ابرزت اجهزة  
الاعلام شعارا جيدا اسمه صحن  
فول + بيضة = وجبة لحم . تناست هذه  
الاجهزة ان المواطن الفقير في هذه الايام  
اصبح يعتبر الفول والبيض من الوجبات  
الفخمة التي لا تؤكل الا في المناسبات !

مصر الواجبة السادات هذا العام ٢٦٠٠ مليون جنيه  
مصري ( عدا الديون العسكرية ) .

والعل الذي تقدمه الدول التي زارها السادات  
لازمة مصر الاقتصادية هو « الصندوق العربي »  
الذي يعيد الى الازمان « صندوق الدين » في عهد  
الخدوي اسماعيل في القرن التاسع عشر والذي كان  
السبب المباشر في الاحتلال البريطاني لمصر .

وكان الاميركيون قد اقترحوا في العام الماضي  
اقامة « كونسورتيوم » من دول نفطية عربية  
لمساعدة مصر اقتصاديا ، ولكن هذه الفكرة لم  
توضع موضع التنفيذ .. رغم اقتناع واشنطن  
والدول الرجعية العربية بضرورة مساعدة  
السادات ؟ وبعد كل ما قدمه السادات لاميركا ،  
فان الاولوية القصوى لدى المسؤولين الاميركيين هي  
تقديم الدعم لاسرائيل عسكريا وماليا .

وتشير الارقام الاخيرة الى ان حجم المساعدات  
الاميركية لمصر سيبلغ عام ١٩٧٦ حوالي ٩٥٠ مليون  
دولار منها ٢٥٠ مليون دولار تشتري بها مصر  
فائض حاصلات زراعية اميركية اهمها الدقيق  
والقمح والشحومات ، ومنها ٢٠٠ مليون دولار في  
شكل منحة لا ترد . اما الـ ٥٠٠ مليون دولار  
الباقية والتي وافق عليها الكونغرس فهي قرض  
يسدد على اجل طويل .

وبدا وليام ساميون وزير الخزانة الاميركي زيارة  
لمصر يوم ٥ اذار الجاري ، وسوف يتبعه رئيس  
صندوق النقد الدولي يوم ١٥ اذار ، وبعده يجيء  
دور روبرت ماكنمارا رئيس البنك الدولي .  
وفي ضوء تجربة العام الماضي ( ١٩٧٥ ) ، فان  
المساعدة الاميركية لمصر ( ٤٤٢ مليون دولار ) في  
مجال السلع الزراعية والواردات السلعية لم تحقق  
اية نتيجة .

« فالمساعدات » التي تقدمها اميركا او الدول  
الرجعية العربية ( وخاصة عند انشاء الصندوق  
العربي ) تستخدم ، في الاساس ، في شراء سلع